اقتصاد

الفوسفات يعزّز صادرات المغرب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

انتعشت صادرات المغرب من الفوسفات ومشتقاته في العام الحالي، بفعل الطلب من بعض المناطق المستوردة، واستقرار الأسعار التي تراجعت في العام الماضي، وهو ما يدعم مجمل صادرات المغرب. أوضحت البيانات التي أصدرها مكتب الصرف حول مؤشرات المبادلات الخارجية، أول من أمس الأحد، أن صادرات المغرب من الفوسفات ومشتقاته، وصلت إلى 4,61 مليارات دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري، مسجلة زيادة بنسبة 14,1% مقارنة بالمستوى الذي بلغته في الفترة نفسها من العام الماضي. ويلاحظ من تفاصيل بيانات المكتب التابع لوزارة الاقتصاد والمالية، أن تلك الصادرات انتعشت بفعل مساهمة الأسمدة الطبيعية والكيميائية التي زادت مبيعاتها في الخارج بنسبة 11,2%، كي تصل إلى 3,35 مليارات دولار. وشهدت الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري، زيادة قوية في صادرات الفوسفات الخام بنسبة 49,4%، إذ وصلت إلى حوالي 500 مليون دولار، بينما ارتفعت مبيعات الحامض الفوسفوري بنسبة 10,3% لتبلغ 774 مليون دولار. وساهمت صادرات الفوسفات ومشتقاته بمعية السيارات، مساهمة حاسمة في ارتفاع صادرات المغرب بنسبة 5,5%، حيث وصلت إلى 26,2 مليار دولار، ما أفضى إلى الحد من تفاقم عجز الميزان التجاري الذي استقر في حدود 17 مليار دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري، بحسب مكتب الصرف.

وتختزن أرض المغرب أكثر من 70% من المخزون العالمي من الفوسفات، ما يجعل منه لاعباً حاسماً في السياسة الزراعية في العالم، عبر الأسمدة المتنوعة التي يسعى إلى توفيرها كي توافق نوعية التربة. وترى المندوبية السامية للتخطيط أن «أساسيات الطلب الزراعي على الأسمدة تظل قوية على المستوى العالمي، وذلك بفضل ظروف الإنتاج المواتية المتوقعة في العديد من مناطق العالم، بما في ذلك جنوب شرق آسيا والهند والبرازيل، بعد التحول من ظاهرة النينيو إلى ظاهرة النينيا (انخفاض واسع النطاق في درجات حرارة سطح المحيطات) الذي يعرفه عام 2024». وتؤكد أن «الأسعار العالمية للحبوب والبذور الزيتية مرتفعة فوق مستوياتها المتوسطة قبل عام 2022، بينما تعرف أسعار الأسمدة انخفاضاً مهماً، مما يدعم الرفع من استخدامها في معظم المناطق، ولا سيما دول أميركا الشمالية، التي شهدت موسماً ربيعياً أكثر دينامية». ويشير المهندس يونس عمار إلى التحديات التي يواجهها «المجمع الشريف للفوسفات» بسبب التغيرات المناخية في العديد من المناطق في العالم، حيث يعمل على توفير أسمدة مقاومة للجفاف بعدما عمد إلى تقديم حلول تستجيب لاحتياجات أنواع التربة وبعض الزراعات. ويؤكد عمار في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن المجمع يسعى إلى تعزيز تموقعه في الأسواق العالمية، خاصة أفريقيا، في سياق متسم بسيادة هاجس الأمن الغذائي، الذي تساهم فيه الأسمدة مساهمة حاسمة.

ويصل البرنامج الاستثماري المُعلَن من قبل «المجمع الشريف للفوسفات» في 2022 إلى 13 مليار دولار، بعدما كان البرنامج الذي غطى الأعوام العشرة الماضية في حدود ثمانية مليارات دولار، حيث يراهن على دعم قدرات إنتاج الأسمدة وبلوغ الحياد الكربوني عبر الأسمدة الخضراء والطاقات المتجددة.

فولكسفاغن نحو إغلاق مصانع في ألمانيا

تدرس شركة فولكسفاغن الألمانية إغلاق بعض مصانعها في ألمانيا، في خطوة غير مسبوقة لخفض العمالة بشكل أعمق، ما قد يشكل ضربة جديدة لحكومة المستشار أولاف شولتز. وقالت الشركة في بيان، أمس، إنها لم تعد قادرة على استبعاد إغلاق مصانعها في ألمانيا، في إطار سعيها إلى توفير نفقات إضافية بقيمة مليارات الدولارات، في إطار حملة خفض التكاليف الجارية في علامتها التجارية التي تحمل اسمها. وسيكون أي إغلاق لمصانع «فولكسفاغن» في ألمانيا بمثابة الإجراء الأول من نوعه خلال تاريخ الشركة الممتد على مدار 87 عاماً، مما يضعها في مواجهة مع النقابات العمالية القوية في البلاد. وتراجعت أرباح صانعة السيارات الألمانية خلال الربع الثاني من العام الجاري بنسبة 4%، بضغط من تحملها تكاليف قياسية تجاوزت مليار دولار بسبب إجراءات إعادة الهيكلة والمنافسة القوية مع الشركات الصينية.

عمال في مصنع فولكسفاغن بمدينة تسفيكاو الألمانية، 25 فبراير/شباط 2020 (Getty)

أخبار مختصرة

تباطؤ الاقتصاد التركي

أظهرت بيانات صادرة عن معهد الإحصاء التركي، أمس الاثنين، أن الاقتصاد التركي سجل نمواً أقل من التوقعات وبلغ 2,5% في الربع الثاني من العام 2024، وهو ما يعكس تباطؤ الاقتصاد في ظل حملة تشديد نقدي استمرت على مدار العام. وذكرت البيانات أيضا أن الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني نما 0,1% عن الربع السابق. وفي استطلاع أجرته وكالة رويترز، كان من المتوقع أن ينمو الاقتصاد 3,2% في الربع الثاني مع نمو 3,35% في عام 2024 ككل. وأشار معهد الإحصاء إلى أن النمو بلغ 6,5% في قطاع البناء، فيما سجلت أنشطة العقارات والزراعة والغابات وصيد الأسماك نمواً بنسبة 3,7% وقطاع المعلومات والاتصالات 3,4% مع زيادة قدرها 7,4% في أنشطة الخدمات الأخرى.

تصفية أعمال لـ«إنتل»

أفاد مصدر مطلع لوكالة رويترز بأنه من المتوقع أن يعرض الرئيس التنفيذي لشركة إنتل، وعدد من كبار المسؤولين التنفيذيين، خطة على مجلس إدارة صانعة الرقائق الأميركية في سبتمبر/أيلول الحالي، تشمل تصفية الأعمال غير الضرورية، وإعادة هيكلة الإنفاق الرأسمالي. وقال المصدر إن الخطة المحتمل عرضها في اجتماع مجلس الإدارة المقرر عقده منتصف الشهر الجاري سوف تتضمن حلولاً لخفض التكاليف من خلال بيع بعض الأعمال، بما في ذلك وحدة إنتاج الرقائق القابلة للبرمجة «ألتيرا».

تراجع مبيعات «هيونداي»

تراجعت مبيعات صانعة السيارات الكورية الجنوبية «هيونداي» بدرجة كبيرة في أغسطس/آب الماضي، مع انخفاض التصدير بو تيرة أعلى من ارتفاع المبيعات المحلية. وقالت «هيونداي» في بيان، امس، إن مبيعات الشهر الماضي بلغت حوالي 332,9 الف سيارة بانخفاض نسبته 5,3% مقارنة بمبيعات الشهر المناظر من العام الماضي عند نحو 351,72 الف سيارة.

احتجاجات إسرائيل ونزيف الاقتصاد

مصطفى عبد السلام

يزيد الخناق على حكومة نتنياهو العنصرية هذه الأيام ليس من باب إخفاقات حرب غزة وتحول حلمه بالقضاء على المقاومة إلى سراب، أو ضغوط أهالي الأسرى وإدارة بايدن، بل من باب تعمق أزمات الاقتصاد وزيادة حالة الشلل في أنشطته، وتفاقم عجز الموازنة، وخفض التصنيف الائتماني، والخسائر الناتجة عن زيادة الديون، وارتفاع تكاليف المعيشة، وهروب الأموال والاستثمارات إلى الخارج. فأمس شهدت إسرائيل احتجاجات حاشدة وإضراباً عمالياً واسعاً بدعوة من اتحاد نقابات العمال (الهستدروت)، وشارك فيه آلاف العمال من قطاعات شتى، والهدف هو الضغط على نتنياهو للموافقة على اتفاق لإعادة الأسرى في غزة إلى أهاليهم.

الإضراب سياسي بامتياز، فهدفه المعلن هو تحرير الأسرى وإبرام اتفاق مع حماس، لكن في المقابل له أبعاد خطيرة على الاقتصاد الإسرائيلي، فعلى الرغم من محاولة نتنياهو ووزير ماليته، بتسلئيل سموتريتش، إجهاض الإضراب، إلا أن الاحتجاج نجح في حشد قطاعات كثيرة وحيوية، وأسفر عن توقف معظم الأنشطة الاقتصادية والجامعات والمدارس، حيث شارك فيه عشرات الآلاف من موظفي الدولة والعاملين في ميناء حيفا، وموظفي وزارة المالية وبنك إسرائيل والبورصة وهيئة الأوراق المالية وهيئة سوق رأس المال ومطار بن غوريون، والعاملون في البنوك وشركات التكنولوجيا الفائقة والمزارع والمدارس والنقابات العمالية. وأيد الإضراب أيضاً العديد من مجموعات أصحاب العمل والقطاع الخاص منها رابطة المصنعين الإسرائيليين وقطاع التكنولوجيا المتقدمة.

وتعرض قطاع النقل للشلل، حيث توقفت خدمات الحافلات والقطار الخفيف في العديد من المناطق أو عملت جزئياً. كما توقفت البنوك عن تقديم خدماتها. وأُغلقت المستشفيات، باستثناء الموجودة على خط النزاع.

إضراب أمس بعث بعدة رسائل إلى الحكومة المتطرفة والخارج معاً، وأول رسالة هي تنامي حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني والمخاطر الجيوسياسية بدولة الاحتلال، وزيادة حدة الغموض والغبن الاجتماعي، وأن رجل الشارع بدأ ينفر من الحرب المفتوحة التي يخوضها نتنياهو وتجاوزت تكلفتها نحو 100 مليار دولار. أما أخطر رسالة فهي تعمق أزمة الاقتصاد الإسرائيلي وخسائره، وزيادة كلفة عدم الاستقرار وتدهور الوضع الأمني، ومن ثم زيادة الأعباء على موازنة دولة الاحتلال التي باتت تعاني عجزاً حاداً بسبب ضخامة كلفة الحرب على غزة، فوفق تقديرات «يديعوت أحرونوت» تبلغ الخسارة التقديرية للناتج المحلي الإجمالي بسبب إضراب أمس 5,8 مليارات شيكل (1,6 مليار دولار) يومياً.

نقابات الأردن ترفض تعديلات قانونية تنتقص من حقوق العمال

عمّان ـ **العربي الجديد**

قال رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، إن «التعديلات المطروحة على قانون العمل، بعضها إيجابي، ولكنها تضمّنت مواد فيها انتقاص لحقوق العمال، وتهديد لمصالحهم، كما أنها تؤثر سلبا على استقرار بيئة الأعمال وتلحق الضرر بمنظومة الاقتصاد الوطني». وأضاف الفناطسة، في بيان صحافي أمس الاثنين، أن «التعديلات التي طرأت على الفصل التعسفي في العمل، وإنهاء عقد العمل غير محدد المدة؛ لم تراع مصالح العمال وحقوقهم، ولها آثار سلبية على استقرار بيئة الأعمال وتوازن علاقات العمل، بشكل يفاقم ظاهرة البطالة ويهدد الاستقرار الوظيفي للعاملين». وتابع أن «التعديلات خفّضت مدة تغيب العامل عن عمله دون سبب مشروع لعشرة أيام متصلة أو متقطعة خلال سنة واحدة، علما أن القانون الحالي ينص على مدة 20 يوما متقطعة. كما أنها أعطت وزارة العمل صلاحية إقرار الفصل التعسفي من عدمه للعامل وتحديد مستحقاته، خلافا للقانون الحالي الذي أعطى الصلاحية للقضاء وهو الضامن الأفضل للعامل».

ولفت الفناطسة إلى أن «التعديلات أعطت صاحب العمل صلاحية الاستغناء عن خدمات 15% من العمال لديه سنويا دون العودة إلى وزارة العمل، فيما القانون الحالي ينص على أنه لا يجوز تسريح أي عامل أو إعادة هيكلة للمؤسسة أو المصنع إلا بموافقة وزير العمل». وأشار إلى أن «مشروع قانون العمل في عهدة ديوان التشريع والرأي بعد إقرار الأسباب الموجبة له من قبل مجلس الوزراء، مطالبا بإعادة النظر بالتعديلات ودراستها بشكل شمولي، مع الاتحاد العام لنقابات عمال الأردنّ بصفته ممثلا عن عمال الوطن والمظلة الرسمية التي ترعى مصالحهم، وبمشاركة جميع أطراف الإنتاج وخبراء سياسات العمل ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة». وفي تصريحات سابقة، قالت وزيرة العمل الأردنية ناديا الروابدة إن الأسباب الموجبة التي أقرها مجلس الوزراء لمشروع القانون المعدل لقانون العمل لسنة 2024 جاءت لمواكبة التطورات في سوق العمل وللمواءمة بين أحكام قانون العمل والتشريعات النافذة بما فيها قانون الضمان الاجتماعي، ولتمكين الوزارة من القيام بمهامها ومسؤولياتها في تنظيم سوق العمل وتحقيق التوازن بين مصلحة العاملين وأصحاب العمل.

مال وسياسة

أزمة المركزي الليبي... ملامح العزلة الدولية بدأت

بدأت تداعيات أزمة المصرف المركزي الليبي تطل فعلياً على البلاد، وسط تصاعد المخاوف من عزلة مالية دولية تهدّد بمزيد من تدهور الأوضاع الاقتصادية

طرابلس ـ **أسامة علي**

لا يزال مصرف ليبيا المركزي تحيط به أزمة عاصفة منذ أسابيع، وسط ملامح عزلة دولية تهدّده مع ارتفاع مؤشرات المخاطر المحيطة به. وطالبت وزارة الخارجية الأميركية الأطراف الليبية بضرورة اتخاذ خطوات للحفاظ على مصداقية مصرف ليبيا المركزي، من خلال سرعة العمل مع البعثة الأممية من أجل التوافق على حل لأزمة المصرف، وشدد بيان مكتب شؤون الشرق الأدنى في الخارجية الأميركية على الحاجة إلى اتخاذ الأطراف الليبية خطوات للحفاظ على مصداقية المصرف من خلال حل لا يضر بسمعته، لافتاً إلى أن حالة عدم اليقين الناجمة عن الإجراءات الأحادية الليبية الجانب أدت إلى قيام البنوك الأميركية والدولية بإعادة تقييم علاقاتها بمصرف ليبيا المركزي، بل في بعض الحالات وقف المعاملات المالية حتى يكون هناك مزيد من الوضوح بشأن القيادة الشرعية للبنك المركزي، وفيما عبّر البيان عن قلق واشنطن من أن يؤدي المزيد من الاضطرابات مع البنوك الدولية إلى ضرر الاقتصاد الليبي ورفاهية الأسر الليبية، مؤكداً أن حل أزمة المصرف يضمن الشفافية والمساءلة عن أصوله ويمكّنه من الوفاء بولايته لدعم سبل العيش الاقتصادية لجميع الليبيين.

وعلى الفور أصدرت حكومة الوحدة الوطنية عبر وزارة خارجيتها بياناً عبرت فيه عن تفهمها قلق الجانب الأميركي والمخاوف المرتبطة بتطورات الوضع المتعلق بالمصرف، واعتبرت أن هذه المخاوف «ستنتهي بمجرد زوال تلك الحملات وتوحيد الصفوف خلف مؤسساتنا الوطنية». وفي حين رحبت الحكومة في طرابلس ببيان الجانب الأميركي واعتبرت أنه يعكس «التزام الولايات المتحدة بدعم الاستقرار المالي وتعزيز الشفافية في مؤسساتنا المالية، وهو ما نعتبره خطوة إيجابية نحو توحيد وإصلاح المصرف المركزي»، أكدت أهمية «الحاجة المتزايدة إلى التدقيق في المعاملات المالية خلال المراحل الانتقالية للمؤسسات النقدية»، مشيرة إلى أنها إجراءات برونوتوكولية «ضرورية لضمان الشفافية والمساءلة».

طمأنة حكومية

في خطوة طمأنة عملية أعلنت الحكومة، خلال بيانها، تسلم مجلس إدارة المصرف الجديد «مهامه بسلاسة ومباشرة تفعيل المنظومات المختلفة والتجاوب الذي لاقته الإدارة الجديدة مع المنظومة المصرفية الدولية»، مشيرة إلى أن المجلس الجديد تسلم مهامه «بعد تسع سنوات من غياب الحوكمة والعمل الفردي»، مؤكدة أن خطوة تغيير إدارة المصرف «كان مطلباً أساسياً لكل المنظمات الدولية المعنية، وهذه الخطوة تمثل تطوراً مهماً في مسيرة الإصلاح المالي والإداري في ليبيا».

36,9

صوّت مجلس النواب الليبي في جلسة رسمية عقدها، يوم 10 يوليو/ تموز الماضي، بمقره في مدينة بنغازي، على اعتماد الموازنة العامة التي قدّمتها الحكومة للعام الجاري بقيمة 179 مليار دينار (36,9 مليار دولار).

وردّاً على دعوة بيان الخارجية الأميركية بشأن ضرورة التوافق حول قيادة شرعية للمصرف، قالت الحكومة: «في ما يتعلق بإضفاء مزيد من التوافق، أعلن المجلس الرئاسي التزامه بالمضي قدماً والانفتاح على الحوار برعاية بعثة الأمم المتحدة، مع منح فرصة أخيرة للمجلسين (مجلس النواب ومجلس الدولة) لتحقيق توافق يعد عشر سنوات من التخاذل، مما أدى إلى تعزيز الحكم الفردي وغياب الشفافية، وزيادة المخاطر المرتبطة بتنفيذ سياسات لا تعكس إرادة الدولة الليبية». وختمت الحكومة بيانها بتأكيد «استمرار ثقتنا بالدولار والمؤسسات الأميركية، خاصة في ظل التحديات الحالية والتجاذبات والصراع على النفوذ في أفريقيا»، مؤكدة أيضاً تطلعها «إلى تعزيز التعاون الثنائي مع الولايات المتحدة لتحقيق الاستقرار والنمو المستدام في ليبيا».

استمرار الانقسام

لكن ذلك يبدو أنه غير كاف لإرسال تطمينات إلى المنظومة المالية والمصرفية الدولية للحفاظ على ثقته في المصرف المركزي الليبي، خاصة أنه تطمين جاء من طرف الحكومة التي تصنف بأنها حليفة للمجلس الرئاسي، الطرف المقابل لمجلس النواب في عملية النزاع حول المصرف، كما أن الإجراءات الداخلية من جانب طرفي النزاع تتجه في طريق تعميق الانقسام بوضوح، مثل مخاطبة المحافظ المعين من مجلس النواب الصديق الكبير واقتراحه سبع شخصيات يشكل منها مجلساً لإدارة المصرف، وسط إمكانية اعتماد مجلس النواب للأسماء المقترحة وتشكيل مجلس إدارة منها لمعارضة إجراءات المجلس الرئاسي الذي شكل مجلس إدارة للمصرف ومكّنه منه في طرابلس. ومثل هذا الإجراء من جانب الكبير ومجلس النواب، يضع المصرف أمام خطر الانقسام الحقيقي، بحسب رأي الأكاديمي والباحث السابق في مركز بحوث العلوم الاقتصادية مرعي رحيل، مشيراً إلى أن الكبير لا يزال يحتفظ بجزء مهم من المنظومة الإلكترونية للمصرف، وتحديداً الخاصة بالتعامل مع المنظومة المصرفية والمالية الدولية، فيما تمكنت إدارة المصرف المكلفة من المجلس الرئاسي من استعادة الجانب الثاني الخاص بالتعامل مع المصارف التجارية الداخلية.

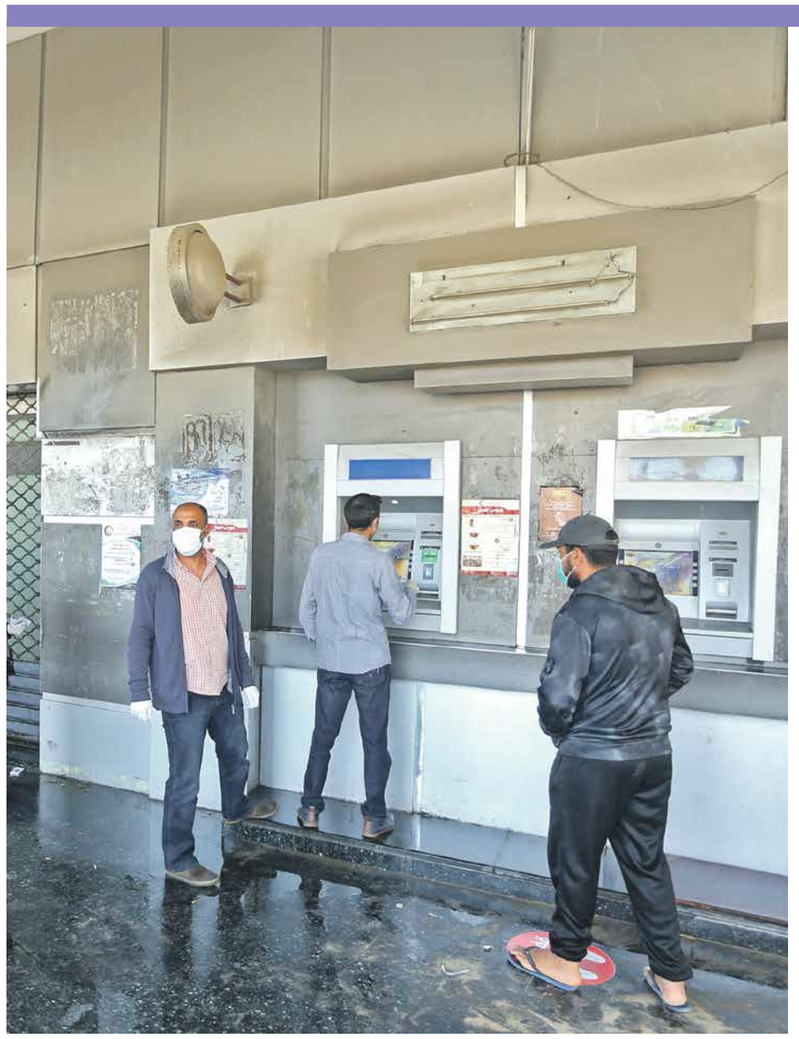

أحد البنوك في العاصمة طرابلس (محمود تركية/فرانس برس)

العراق

مفاوضات مع أميركا لتسهيل التحويلات

بغداد ـ **أحمد عبد**

أنهى وفد رفيع المستوى من البنك المركزي العراقي زيارة للولايات المتحدة بهدف بحث عدد من الملفات المعلقة ومنها مكافحة غسل الأموال والتنسيق بشأن تنظيم التحويلات المالية من قبل القطاع المصرفي العراقي، ووضع حد لعمليات التحايل على العقوبات الأميركية المفروضة على بعض البنوك. وتسبب قرارات سابقة لوزارة الخزانة الأميركية بفرض عقوبات على 18 مصرفا عراقيا بسبب تعاملات مالية مع إيران وأخرى مرتبطة بعمليات غسل أموال، برد فعل سريع داخل العراق، حيث أدت إلى تراجع قيمة الدينار، وتوافد المودعين إلى البنوك المعاقبة لسحب أموالهم المودعة بالدولار. وقال الباحث الاقتصادي العراقي، عمر الحلبوسي، إن سبب زيارة الوفد العراقي هو استدعاء من وزارة الخزانة الأميركية والاحتياطي الفيدرالي محافظ البنك المركزي العراقي، علي محسن العلاق، الذي أجل زيارته مرتين خلال الشهر الماضي لحين اكتمال التدقيق في الكثير من أنشطة المصارف واستخراج النتائج والتي أثبتت بشكل قاطع استمرار تحايل المصارف العراقية على العقوبات الأميركية. وأضاف الحلبوسي، لـ«العربي الجديد»، أن الجانب الأميركي قدم كل ما يثبت التحايل والتلاعب وفقاً للأدلة التي قدمها الفيدرالي والخزانة الأميركية اللذان أصرا على أن تستمر شركات التدقيق بمتابعة الحوالات للمصارف العراقية التي ما زالت مستمرة في عمليات التحايل على العقوبات الأميركية.

وعن تنظيم عمليات التحويل المالي بالعملات الأخرى، بين الحلبوسي، أن هذه العملات لا يمكن تطبيقها بالشكل الأمثل، لأن العراق لا يمتلك تجارة متبادلة مع هذه الدول لكي تتيح له الحصول على هذه العملات، خاصة وأن الحصول عليها يتطلب مبادلتها بالدولار وهذا يعني البقاء بنفس الدائرة، كما أن الولايات المتحدة يمكن أن تعرقل تمرير التجارة باليوان الصيني، لأنها لا تريد صعود اليوان أمام الدولار. وأفاد، أن الوضع الاقتصادي والمالي في سياسة البنك المركزي العراقي يثبت أن هناك حذراً، وأعرب عن تخوفه من إصدار عقوبات جديدة ستكلف العراق الكثير من الخسائر الاقتصادية. وعن البنوك التي سمح لها بالتحويل المالي، أكد أنها بنوك غير عراقية، تتوزع بين الأردنية والقطرية والكويتية والإماراتية بالتعاون مع بعض من المصارف العراقية.

وحذر الحلبوسي، من أن استحواذ البنوك العربية سوف يفتح الطريق لدخول مصارف أجنبية جديدة تستحوذ على تحويلات التجارة العراقية، خاصة وأن بعض هذه البنوك لديها ارتباطات وثيقة مع فصائل ومكاتب اقتصادية عاملة داخل العراق يمكن أن تدخل ضمن دائرة العقوبات خلال الفترة القادمة. وكان البنك المركزي العراقي، قد أعلن أمس نتائج زيارة الوفد الذي ترأسه محافظ البنك، علي محسن العلاق، إلى الولايات المتحدة، خلال الفترة من 26 إلى 29 أغسطس/ آب الماضي. وأكد البنك في بيان له، الاثنين، أن وفداً تفاوضياً رفيع المستوى ترأسه العلّاق، أجرى سلسلة من الاجتماعات المكثفة في نيويورك، حيث شملت مباحثات مع وزارة الخزانة الأميركية ومجلس الاحتياطي الفيدرالي «البنك المركزي الأميركي»، بالإضافة إلى لقاءات مع مجموعة من بنوك الاستثمار والشركات المالية.

وأوضح البنك المركزي، أن المشاركين في الاجتماعات أشادوا بالتحولات في السياسة النقدية لدى البنك الذي حقق تقدماً ملحوظاً في إجراءات الرقابة على التحويلات الخارجية وعمليات البيع النقدي لعملة الدولار. وأشار في بيانه، إلى تحسن الأنظمة والسياسات والإجراءات النقدية وفقاً للمعايير الدولية والمحلية، معززاً الشفافية في تغطية التجارة الخارجية وتوفير حماية للقطاع المصرفي والمالي من مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية.

مقر البنك المركزي بمنطقة الشورجة في بغداد (أحمد الربيعي/ فرانس برس)

أخبار العرب

إجراءات لتحفيز الاستثمارات في مصر

قال وزير المالية المصري أحمد كجوك، أمس الاثنين، إن بلاده تدرس طرح صكوك وسندات خضراء في السوق المحلية لتنويع شرائح المستثمرين ومصادر وأدوات وأسواق التمويل، من أجل خفض أعباء ومعدل الدين للناتج المحلي، فضلاً عن تعزيز العلاقات مع المستثمرين المحليين والأجانب ببرنامج متكامل من الإجراءات الإصلاحية، بهدف استعادة الثقة بين الحكومة ومجتمع الأعمال. وأضاف كجوك، في لقاء جمعه بالسفيرة الأميركية لدى القاهرة هيرو مصطفى غارغ، أن الحكومة تعمل على إيجاد مساحات مالية لتوجيهها إلى قطاعات التنمية البشرية والحماية الاجتماعية، تنفيذاً لأولويات الدولة في مسار التعامل مع التحديات الاقتصادية المرتبطة بالأزمات العالمية والإقليمية، مشيراً إلى أن السياسات المالية تعمل على تحفيز النشاط الاقتصادي والإنتاج والتصدير، وتشجيع نمو القطاع الخاص في الاقتصاد المصري بقطاعات تنافسية، مثل الطاقة المتجددة، وتكنولوجيا المعلومات، والأنشطة التصديرية.

زيادة صادرات دول الخليج إلى تركيا

كشفت بيانات اقتصادية عن قيمة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى تركيا، خلال شهر يوليو/تموز 2024، إذ بلغت 1,131 مليار دولار، مقارنة بصادرات الشهر نفسه من عام 2023، البالغة نحو 849,3 مليون دولار، بنسبة ارتفاع 33%. وحسب بيانات تابعة للحكومة التركية، فإنّ واردات تلك الدول من تركيا سجلت ارتفاعاً قدره 30%، البالغة نحو 1,449 مليار دولار خلال يوليو الماضي، مقارنة بواردات بقيمة 952,41 مليون دولار في الشهر نفسه من العام الماضي. وسجلت دول المجلس عجزاً تجارياً بلغت قيمته 317,08 مليون دولار، خلال شهر يوليو 2024، مقارنة بفائض قيمته بلغت نحو 103,11 مليار دولار، في الشهر نفسه من العام السابق.

واقتنصت الإمارات 61% من إجمالي الصادرات، وبلغت قيمتها بنحو 698,5 مليون دولار، مقارنة بصادرات الشهر المقابل من العام الماضي، وصدرت بقيمة 433,31 مليار دولار.

تقارير عربية

طاقة

الكهرباء التجارية تثقل كاهل اليمنيين في تعز

تعز ـ **فخر العزب**

يعاني اليمنيون في محافظة تعز من تصاعد أزمة الكهرباء في ظل سيطرة المحطات التجارية الخاصة على القطاع. وكانت مؤسسة الكهرباء الحكومية قد أجّرت معدات شبكة الكهرباء لشركات خاصة، في مخالفة قانونية أثارت حالة من الجدل. وفي محاولة للقضاء على أزمة الكهرباء، زار رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني رشاد العليمي مدينة تعز، في نهاية أغسطس/ آب الماضي، وصفت بالتاريخية، حيث دشن ووضع حجر الأساس لعدد من المشاريع الخدمية والإنمائية التي من شأنها تحسين الخدمات العامة في المدينة. وأعلن العليمي عن منح تعز 30 ميغاواط من الكهرباء، مقدمة من البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، في محاولة منه لاستعادة الكهرباء الحكومية التي توقفت منذ بدء الحرب.

> مؤسسة الكهرباء تفقد أصولها وتسرح موظفيها بسبب الحرب

احتجاج الحوثيين

ومع احتجاج جماعة أنصار الله (الحوثيين) مدينة تعز في مايو/ أيار 2015، توقفت الخدمات العامة في المدينة بما فيها الكهرباء التي تعرضت لتدمير كبير وممنهج، حيث أدت الاشتباكات المسلحة في المدينة إلى توقف محطتي «عصيفرة» و«الملحا» بسبب صعوبات في وصول مادة الديزل نتيجة الحصار الذي فرضه الحوثيون على منافذ المدينة. كما أدت الاشتباكات العنيفة التي شهدتها المدينة إلى انقطاع أسلاك التيار الكهربائي، وتدمير واحتراق عدد كبير من المولدات، وهو ما فاقم حجم المشكلة. وخلص تقرير أنجزه مكتب كهرباء تعز في العام 2018، إثر مسح ميداني للأضرار الحاصلة لهذا القطاع، شمل محطة توليد عصيفرة وشبكات التوزيع المختلفة (الهوائية والأرضية)، التي تعرضت للدمار والنهب والسرقة، إلى أن الكلفة التقديرية للأضرار الناتجة عن تدمير خطوط ومحطات نقل الطاقة (132 ك ف)، وشبكات توزيع الضغط العالي والمنخفض، ومحطات التحويل الفرعية (11 33 ك ف)، نتيجة الحرب والسرقات والنهب لكابلات النحاس والمحولات، بلغت 12,2 مليون دولار. وبلغت الكلفة التقديرية للتدمير الحاصل في محطة توليد عصيفرة 6,3 ملايين دولار، فيما قدرت أضرار قصف وتدمير مبنى المؤسسة العامة للكهرباء، منطقة تعز، وجميع المباني التابعة لها، بالإضافة إلى نهب وسرقة جميع أدوات العمل والأجهزة ووسائل النقل التابعة لقطاع الكهرباء 3 ملايين دولار، حسب تقرير مكتب الكهرباء بتعز. وكانت محطة عصيفرة تحوي عدداً كبيراً من المولدات تقدر بـ35 مولداً سعة كل مولد 2 ميغاوات تمت مصادرتها من قبل مسلحين، وتوزيع بعضها على شركات تجارية.

البدائل المتاحة

غياب خدمة الكهرباء جعل الكثير من المواطنين يلجؤون للبدائل المتاحة، ومثلت ألواح توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية أولى هذه البدائل، عبر شراء منظومة توليد الطاقة المكونة من الألواح والبطاريات. وأجّرت مؤسسة الكهرباء معدات شبكة الكهرباء لشركات خاصة، في مخالفة قانونية أثارت حالة من الجدل، في ظل اتهام مسؤولي السلطة المحلية والقيادات العسكرية بالحصول على نسب من هذه الشركات مقابل الصمت على ذلك، حيث أبرمت هذه العقود مقابل إعطاء الشركات التجارية رسوماً للمؤسسة، مع التزام القطاع الخاص بصيانة دورية للشبكة. كما أن هناك اتهامات لشركات الكهرباء التجارية بممارسة الغش، والإخلال بالعقود المتفق فيها على بيع خدمة كهرباء نظام 220 فولت بينما التيار الواصل للمستهلك يصل إلى 111 فولت. عقود شكك الكثير من القانونيين بشرعيتها، حيث أكد المحامي محبوب محمد لـ«العربي الجديد»، أنه لا يحق وفقاً للقانون لمؤسسة كهرباء تعز أن تبرم عقوداً مع المحطات التجارية الخاصة بتوليد الكهرباء لتاجر الشبكة العامة، كون ذلك من اختصاص الوزير بصفته رئيس المجلس الأعلى للطاقة.

بطلان عقود التاجر

كانت فتوى قانونية صادرة عن مكتب الشؤون القانونية بالمحافظة قد قضت ببطلان عقود التاجر، لأنه لا توجد صلاحيات للمؤسسة لإبرامها، داعية لسحب العقود والتوجه إلى الوزارة، ووضع صيغة جديدة لشراء الطاقة من أصحاب المولدات الخاصة وبيعها للمواطن من قبل المؤسسة العامة للكهرباء. الصحافي إبراهيم الجحيشي، قال لـ«العربي الجديد»، إن هناك عرقلة مستمرة من قبل قيادات السلطة المحلية في تعز لتشغيل الكهرباء الحكومية، نتيجة الحصص المالية التي يحصلون عليها من المحطات التجارية. وأكد الصحافي اليمني أن مركز الملك سلمان سبق وقدم عرضاً بتخصيص حصة تعز من وقود الكهرباء إلى الشركات التجارية الخاصة بتوليد الكهرباء، شريطة أن تقدم الخدمة للمواطنين بسعر منخفض، إلا أنه تم رفض ذلك. ويرى مهندسون في محطة عصيفرة أنه يمكن البدء بتشغيل المحطة بقدرة تصل إلى تسعة ميغاوات في حال توفر النفقات التشغيلية (الوقود ونفقات تشغيلية أخرى)، وإذا ما تم إصلاح خطوط شبكة الكهرباء الخارجية، أو حتى البدء بتهيئة بعض الخطوط. ويبلغ عدد المحطات التجارية المعتمدة من عام 2018 خمس محطات داخل المدينة، وقد تم تقسيم المناطق داخل المدينة في إطار جغرافي معيّن لكل محطة، وهذه المحطات مارست عملها بموجب عقود مع المؤسسة العامة للكهرباء، حيث إن المؤسسة هي التي تشرف على عملها، ولها نسبة من إنتاج تلك المحطات.

عائلات نازحة تستخدم الواحا شمسية بسبب أزمة الكهرباء (Getty)

استثمارات

بدائل الذهب لحماية المدخرات

مسقط ـ **كريم رمضان**

«كنت أعتبر الذهب ملاذاً آمناً لمدخراتي، لكن التقلبات الأخيرة في الأسعار العالمية أثارت قلقي»، بهذه الكلمات عبّر الموظف الحكومي السعودي، محمد الشمري (45 عاماً)، عن حيرته لـ«العربي الجديد»، مشيراً إلى أن الارتفاع الحاد في أسعار الذهب دفعه للتفكير جدياً في البحث عن بدائل. وتعكس تجربة الشمري قلقاً متزايداً لدى العديد من المواطنين الخليجيين، فوفقاً لبيانات مجلس الذهب العالمي، الصادرة في يونيو/ حزيران 2024، فقد شهدت أسعار الذهب ارتفاعاً بنسبة 70% خلال السنوات الأربع الماضية، مع تسجيل قفزة نوعية في عام 2024 حيث قاربت الأسعار 2500 دولار للأوقية (الونصة). وفي هذا السياق، أفادت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد» بأن العديد من المؤسسات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي تتجه نحو تطوير البيات مبتكرة لحماية مدخرات المواطنين. وتتضمّن هذه الآليات برامج استثمارية متخصصة مرتبطة بأسعار الذهب، ومحافظ ائتمانية متنوعة تهدف إلى تحقيق عوائد تغطي نسبة التضخم مع هامش ربح إضافي، بحسب المصادر. وتأتي هذه التطورات في وقت تشهد فيه أسواق المال الخليجية نمواً ملحوظاً، فوفقاً لتقرير صادر عن صندوق النقد الدولي في مارس/ آذار الماضي، سجلت البورصات الخليجية نمواً بنسبة 15% في حجم التداولات خلال العام الماضي. ويوفر هذا النمو، إلى جانب الدعم الحكومي المتزايد للاستثمارات المحلية، فرصاً واعدة للمستثمرين الخليجيين للتنويع في محافظهم الاستثمارية، ومع ذلك، يظل التحدي الأكبر هو إيجاد التوازن الأمثل بين الاستثمار في الذهب كملاذ آمن تقليدي والاستفادة من الفرص الجديدة التي توفرها الأسواق المالية المتطورة في المنطقة.

آليات متنوعة

وفي هذا الإطار، يشير الخبير الاقتصادي والمستشار المالي، علي أحمد درويش، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن أسواق الذهب العالمية شهدت تقلبات كبيرة في الآونة الأخيرة، مما يثير تساؤلات حول تأثير ذلك على مدخرات المواطنين في دول الخليج العربي، موضحاً أن هناك عدة صيغ للحفاظ على تلك المدخرات ضمن آليات قانونية ومصرفية، تتنوع بين الاستثمارات وحسابات التوفير والمحافظ الاستثمارية المتنوعة. وتهدف هذه الآليات إلى تحقيق عائد يغطي نسبة التضخم بالإضافة إلى هامش ربح معين، كما يشير درويش، إلى أن أسعار الذهب سجلت قفزات نوعية خلال العامين الماضيين، وخاصة في عام 2024، حيث قاربت الأسعار 2500 دولار للأوقية، بعد أن كانت في حدود تتراوح بين 2100 و2300 دولار في بداية العام. وتعكس هذه الزيادة غير المسبوقة تاريخياً الطلب العالمي المتزايد على الذهب كسلعة اقتصادية وملاذ آمن في ظل التقلبات الاقتصادية العالمية، حسب درويش، مشيراً إلى أن سعر الذهب ارتفع بنسبة تزيد عن 70% خلال السنوات الأربع الماضية، مما يعزز مكانته كاستثمار جاذب. وللتعامل مع تقلبات أسعار الذهب وحماية مدخرات المواطنين في دول الخليج، يقترح درويش تطوير برامج متخصصة ومرتبطة بأسعار الذهب أو ضمن محافظ ائتمانية متنوعة، ويشدد على أهمية تنويع مصادر حماية المدخرات، سواء من خلال الاستثمار في الأسهم أو الذهب أو عبر صيغ لحماية الودائع من خلال مؤسسات ضامنة. غير أن ربط المدخرات بأسعار الذهب يتطلب برامج مصرفية متطورة، على غرار المحافظ الاستثمارية التي تنوع صيغ حماية المدخرات، حسب درويش، الذي ينوه إلى إمكانية الاستثمار في أصول ثابتة كالأسهم العالمية أو أسهم الشركات، أو الاعتماد على ضمانات مصرفية أو حكومية لحماية مدخرات المواطنين في دول الخليج.

توجه إيجابي

وفي السياق، يشير المستشار الاقتصادي بشركة استشارات بلندن، علي متولي، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن الاستثمار في دول الخليج يميل إلى التركيز على البورصة والمال بشكل عام، مستفيداً من الأموال الإضافية التي تقدمها الحكومات لمواطنيها، ويرى أن هذا التوجه إيجابي، خاصة أنه يشمل شريحة كبيرة من مجتمعات دول المنطقة. فالتنويع في الاستثمارات يعد أمراً بالغ الأهمية لتقليل المخاطر، حسب متولي، الذي يقترح أن تشمل المحفظة الاستثمارية للمواطنين بدول الخليج أصولاً مختلفة مثل العقارات والأسهم والسندات، بالإضافة إلى الذهب، مؤكداً أن هذا التنويع من شأنه أن يساعد في تقليل مخاطر التقلبات في أسعار الذهب. ويوضح متولي أن استراتيجيات التحوط تلعب دوراً مهماً في حماية الاستثمارات، وأن العقود الآجلة والخيارات في سوق الذهب يمكن أن تساعد في حماية المستثمرين من انخفاض الأسعار أو التقلبات بشكل عام، مما يمكنهم من تثبيت سعر الذهب أو تعويض الخسائر المحتملة.

ازدياد السيولة المحلية في الكويت

ازداد حجم السيولة المحلية في دولة الكويت خلال يوليو/تموز 2024 بنسبة 1,86% على أساس سنوي. ووفق النشرة النقدية الصادرة عن بنك الكويت المركزي أمس الاثنين، سجل عرض النقد 2 في الشهر الماضي 39,92 مليار دينار، مقابل 39,19 مليار دينار في يوليو/تموز 2023. وقياساً بمستواها في شهر يونيو/ حزيران 2024 البالغ 40,09 مليار دينار، انخفضت السيولة المحلية بنحو 0,45%. يُذكر أن عرض النقد بمفهومه الواسع يشمل كلاً من النقود الجارية، والحسابات، وودائع الأجل، وحسابات التوفير. وبلغت قيمة النقد المتداول في الكويت خلال يوليو الماضي 1,9 مليار دينار، بانخفاض 5,56% عن مستواها في الشهر ذاته من العام المنصرم البالغ 2,02 مليار دينار، فيما انخفضت شهرياً بـ6,84%.

أخبار العالم

ذروة الطلب على الكهرباء في كوريا الجنوبية

أظهرت بيانات أمس الاثنين أن ذروة الطلب اليومي على الطاقة الكهربائية في كوريا الجنوبية وصلت إلى مستوى مرتفع جديد في أغسطس/ آب الماضي، إذ شهدت البلاد موجة شديدة الحرارة استمرت طوال الشهر هذا الصيف. وبلغت ذروة الطلب على الطاقة في المتوسط في البلاد في أغسطس 87,8 غيغاواط، بزيادة قدرها 6,1% عن العام الذي سبقه، وفقاً لبورصة الطاقة الكورية. وجاء الارتفاع نتيجة لزيادة استهلاك الكهرباء لاستخدام مكيفات الهواء بسبب موجة الحر التي استمرت طوال الشهر. وذكرت وكالة الأرصاد الجوية في كوريا الجنوبية أن عدد أيام موجة الحر، أو الأيام التي بلغت فيها درجة الحرارة العليا اليومية 33 درجة مئوية أو أعلى، بلغ 16 في أغسطس، وهو ثاني أعلى مستوى منذ عام 1973، عندما تم تسجيل البيانات لأول مرة.

عمليات تشغيلية مستقرة للشركات الصينية

حافظت الشركات المدرجة في سوق الأسهم الصينية «إيه» على عمليات تشغيلية مستقرة خلال النصف الأول من العام الجاري، بحسب ما أظهرت بيانات من الجمعية الصينية للشركات العامة. ومستشهدة بالبيانات المالية لـ5340 شركة خلال النصف الأول من العام الجاري، ذكرت الجمعية أن الإيرادات التشغيلية المجمعة للشركات المدرجة بلغت 34,89 تريليون يوان (حوالي 4,9 تريليونات دولار) خلال الفترة المذكورة، بينما بلغ صافي أرباحها 3,13 تريليونات يوان. وأظهرت البيانات أنه من بين تلك الشركات التي كشفت عن بياناتها المالية، هناك 3032 شركة سجلت نمواً في الإيرادات، في حين حققت 4141 شركة أرباحاً في النصف الأول من العام الجاري.

مال وسياسة

تعطلت خدمات عامة في العديد من مناطق إسرائيل، أمس الاثنين، استجابة لإضراب عام أعلنه أكبر اتحاد عمالي، احتجاجاً على مماطلة حكومة الاحتلال في إبرام اتفاق مع المقاومة الفلسطينية، الأمر الذي تسبب في خسائر قُدرت بنحو 1,6 مليار دولار

إغلاق الاقتصاد الإسرائيلي

1,6 مليار دولار خسائر الإضراب العمالي

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

خيم الإغلاق على الاقتصاد الإسرائيلي، أمس الاثنين، مع مشاركة قطاعات فاعلة في إضراب عام دعا إليه اتحاد نقابات العمال (الهستدروت) الذي يمثل مئات الآلاف من العاملين في عدة قطاعات اقتصادية، للضغط على رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو للموافقة على اتفاق مع المقاومة الفلسطينية، لاستعادة المحتجزين وإنهاء الحرب على قطاع غزة المستمرة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي. وتعطلت الكثير من الخدمات العامة في مناطق عدة، ما تسبب في خسائر قدرتها صحيفة يديعوت أحرونوت 5,8 مليارات شيكل (نحو 1,6 مليار دولار)، وهو ما أثار فزع وزراء في حكومة الاحتلال حذروا قبل وقوعها من تداعيات كبيرة على الاقتصاد الذي يعاني بالأساس من كلفة الحرب الباهظة. وشاركت مجموعات أعمال في الإضراب، منها رابطة المصنعين الإسرائيليين وقطاع التكنولوجيا المتقدمة، وهو من أهم القطاعات الاقتصادية في إسرائيل، وتوقفت بعض الخدمات في مطار بن غوريون، وتعطلت خدمات الحافلات والقطار الخفيف في العديد من المناطق، وأضرب العاملون في ميناء حيفا الرئيسي، وأضربت البنوك كلياً، كما دخلت المستشفيات في إضراب جزئي. جاء الإضراب ليكشف عن مأزق الاقتصاد الإسرائيلي الذي يعاني من عجز قياسي، وتضرر موارد الدولة وسط تراجع الكثير من الأنشطة الاقتصادية وتهاوي الاستثمارات بنسبة 17% على أساس سنوي في الربع الثاني من العام الجاري مقارنة بالربع المقابل من العام الماضي.

والإضراب الذي دعا إليه اتحاد نقابات العمال (الهستدروت) الذي يمثل مئات الآلاف من العاملين، هو أول إجراء عمالي واسع النطاق، ويمثل أحد أكبر تعبيرات الغضب العام إزاء مماطلة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في التوصل إلى صفقة مع المقاومة الفلسطينية لإنهاء الحرب واستعادة المحتجزين. ولدى المقاومة حالياً 101 محتجز من 253 احتجزتهم خلال عملية «طوفان الأقصى» التي شنتها في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، على بلدات ومعسكرات إسرائيلية متاخمة للحدود مع قطاع غزة، مما أسفر عن مقتل 1200 شخص بحسب إحصاءات إسرائيلية، فيما شن جيش الاحتلال عدواناً مدمراً على غزة أسفر عن مقتل أكثر من 40600 فلسطيني بحسب وزارة الصحة في غزة. لجأت الحكومة الإسرائيلية إلى المحكمة من أجل إلغاء الإضراب، لكن شركات كبرى وقطاعات حيوية تفاعلت مع دعوة اتحاد نقابات العمال، متجاهلة تحذيرات وزير المالية بتسلئيل سموتريتش من عواقب اقتصادية كبيرة من شأنها أن تسبب أضراراً اقتصادية في زمن الحرب، كما تجاهل المشاركون تهديده بعدم صرف أجر العمال المتجاوبين مع الإضراب. وقال سموتريتش، الأحد: «أمرت مشرف الرواتب بتمرير توجيه واضح تم نشره بالفعل، بأنه لن يتم دفع أجر الموظف الذي لا يأتي للعمل غداً (الاثنين)». وأضاف: «لن يُسمح لرؤساء الهستدروت بقلب البلاد رأساً على عقب واستخدام العمال سلاحاً لتعزيز رأيهم السياسي». وتابع وفق ما نقلت صحيفة يديعوت أحرونوت: «بدلاً من مد يد العون لتعزيز الاقتصاد ودعم الشركات وجنود الاحتياط، يحقق (اتحاد نقابات العمال) حلم (رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، يحيى) السنوار». وانضم إلى الإضراب، بحسب صحيفة «غلوبس» الاقتصادية الإسرائيلية، كل من جمعية المصنعين، جمعية المزارعين، جمعية بناة الأرض (المقاولين)، التجار وصناع الأثاث والفنادق والسينما وشركات التأمين وشركات الأمن وشركات التنظيف والجمعية الوطنية للتجارة وشركات النقل والمنظمات المستقلة ورابطة الغرف التجارية. كما انضم إلى الإضراب منتدى الأعمال، الذي يوظف معظم العمال غير المنتمين إلى النقابات. يضم المنتدى حوالي 200 من أكبر الشركات في إسرائيل، بما في ذلك بعض كبار الأسماء في القطاع الخاص. واكتسب المنتدى شعبية في السنوات الأخيرة، وأصبح محط اهتمام الجمهور خلال الاحتجاج على الإصلاح القانوني في عام 2023، عندما تم إغلاق الاقتصاد جزئياً مع اتحاد نقابات العمال، وكان خالها أحد العوامل في عرقلة التشريع في ذلك الوقت. ودعا رئيس اتحاد نقابات العمال رنون بار ديفيد، إلى الإضراب العام، أمس، بعد العثور على جثث ستة محتجزين في نفق بجنوب غزة، تقول حماس إن سببه القصف الإسرائيلي، فيما تنخفض الحكومة الإسرائيلية يديها من المسؤولية وتحمّلها للحركة، بينما تسبب الأمر في صدمة كبيرة في إسرائيل، دفعت ما لا يقل عن نصف مليون شخص إلى النزول إلى الشوارع في القدس المحتلة وتل أبيب للاحتجاج، الأحد الماضي. ويأتي الإضراب بعد أشهر من احتجاجات عائلات تمثل بعض المحتجزين ليؤكد وجود انقسامات عميقة في إسرائيل حول النهج الذي يتبناه نتنياهو في مفاوضات وقف إطلاق النار. يأتي الإضراب وسط مؤشرات سلبية للاقتصاد الإسرائيلي بفعل التكاليف الباهظة لاستمرار الحرب وتداعياتها على مختلف القطاعات، كما أنه يكسر حالة التعايش الذي بدأت فيه بعض القطاعات مع ظروف الحرب وهو ما يقلق حكومة نتنياهو ويزعج صناع السياسات المالية والنقدية. فقد استمر العجز في إسرائيل في الاتساع في يوليو/ تموز الماضي، حيث بلغ 8,1% من الناتج المحلي الإجمالي على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية، أو 155,2 مليار شيكل، وفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة المالية في أغسطس/آب الماضي، وذلك ارتفاعاً من 7,6% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية يونيو/ حزيران الماضي، و7,2% في نهاية مايو/ أيار. ومنذ بداية عام 2024، بلغ إجمالي العجز في إسرائيل 72 مليار شيكل مقارنة بفائض قدره ستة مليارات شيكل في الأشهر السبعة الأولى من عام 2023.

بلغ الإنفاق الحكومي منذ بداية العام أكثر من 352 مليار شيكل حتى نهاية يوليو/ تموز الماضي، بزيادة قدرها 32,8% مقارنة بالفترة المقابلة من العام الماضي. ويعود السبب الرئيسي للزيادة في العجز إلى الإنفاق المرتفع على الدفاع والوزارات المدنية بسبب الحرب. ومع ذلك، حتى مع استبعاد نفقات الحرب، فإنّ الزيادة في الإنفاق الحكومي تبلغ حوالي 8,7% وذلك على النقيض من ارتفاع بنحو 3,1% فقط في إيرادات الدولة، والتي بلغت منذ بداية العام نحو 278 مليار شيكل، مقارنة بـ269 مليار شيكل في الأشهر السبعة الأولى من عام 2023. وتقدر وزارة المالية الإسرائيلية أنّ العجز في إسرائيل سيصل إلى ذروته بحلول سبتمبر/ أيلول، ثم يبدأ في التراجع بعد ذلك. وتعتقد إدارة الموازنة بوزارة المالية أن العجز سيتجه نحو الانخفاض إلى الهدف البالغ 6,6%، والذي تم على أساسه إقرار الموازنة العامة للاحتلال للعام الجاري في مارس/ آذار الماضي.

ولم تتجه الحكومة الإسرائيلية حتى الآن نحو إعداد موازنة لعام 2025، حيث لم يقدم نتنياهو، ووزير المالية، أي تفسيرات حول التأخير في صياغة إطار مالي لموازنة عام 2025، حسب ما نقلت مؤخراً وكالة «بلومبيرغ» الأميركية. وعبرت مؤسسات مالية كبرى عن شكوكها حول قدرة الدولة على إدارة تحدياتها المالية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. وأصدر كل من «سيتي بنك» و«جيه بي مورغان» تقارير مؤخراً تحذر من بيانات الاقتصاد الكلي الأخيرة والمخاطر المستقبلية المحتملة حسب ما نقلته عنهم صحيفة «غلوبس».

وانكمش اقتصاد إسرائيل في الربع الثاني من العام الحالي، وفق بيانات مكتب الإحصاء المركزي. فقد تباطأ النمو في الربع الثاني من العام إلى 1,2% على أساس سنوي مقارنة بالربع السابق، أما على أساس نصيب الفرد (مع الأخذ في الاعتبار الزيادة السكانية)، انخفض الناتج المحلي الإجمالي في الواقع بمعدل سنوي بلغ 0,4%. وتحاول حكومة نتنياهو «التهرب من المسؤولية عن الاقتصاد وتعطيل تقدم موازنة 2025»، وهو ما قد يؤدي إلى «أزمة اقتصادية طويلة الأمد»، وفق تقرير لصحيفة «هآرتس».

ووسط القلق من العجز وعدم اليقين الجيوسياسي، أبقى بنك إسرائيل (المركزي) نهاية أغسطس/آب الماضي، على سعر الفائدة عند 4,5%. وهذه هي المرة الخامسة على التوالي التي يترك فيها البنك سعر الفائدة دون تغيير، بعد أن خفضه من 4,75% في يناير/ كانون الثاني. وأبدى بنك إسرائيل قلقه إزاء اتساع العجز، وعدم وجود موازنة لعام 2025، وعدم اليقين الجيوسياسي وضغوط التضخم. وقد قام بمراجعة توقعاته للتضخم لعام 2024 نحو الأعلى إلى 3,8%، ولم يعد يرى أنه سيهبط إلى أقل من 3%، وهو الحد الأقصى للنطاق المستهدف السنوي.

بعض الخدمات في مطارين غوريون توقفت والعطلت الحافلات والقطار الخفيف (فرانس برس)

العجز في إسرائيل واصل الاتساع إلى 8,1% في يوليو 2024

لا أجر للمضربين عن العمل

هاجم وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، اتحاد نقابات العمال (الهستدروت)، الذي دعا إلى الإضراب العام الذي شهدته إسرائيل، أمس. وقال وفق ما نقلت صحيفة يديعوت أحرونوت: بدلاً من مد يد العون لتعزيز الاقتصاد ودعم الشركات وجنود الاحتياط، يحقق (اتحاد نقابات العمال) حلم (رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، يحيى) السنوار. وأضاف: أمرت مشرف الرواتب بتمرير توجيه واضح أنه لن يتم دفع أجر الموظف الذي لا يأتي للعمل غداً (الاثنين)».

تركيا تطلب الانضمام إلى بريكس

تسعى تركيا لبناء تحالفات بعيداً عن الغرب، إذ طلبت الانضمام رسمياً إلى «بريكس»، إذ ترى أنقرة أن مركز الثقل الجيوسياسي يتحول بعيداً عن الاقتصادات المتقدمة

إسطنبول ـ **العربي الجديد**

طلبت تركيا رسمياً الانضمام إلى مجموعة «بريكس» التي تضم الدول الناشئة الكبرى في سعيها إلى إقامة علاقات جديدة بعيداً عن حلفائها الغربيين التقليديين، وفقاً لما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية عن أشخاص مطلعين على الأمر. تتمثل وجهة نظر إدارة الرئيس رجب طيب أردوغان في أن مركز الثقل الجيوسياسي يتحول بعيداً عن الاقتصادات المتقدمة، بحسب أشخاص تحدثوا بشرط عدم الكشف عن هوياتهم لأنهم غير مخولين بالتعليق. وقال الأشخاص إن التوجه الدبلوماسي الجديد لتركيا يعكس تطلعاتها إلى تنمية العلاقات مع جميع الأطراف في عالم متعدد الأقطاب، مع الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها كعضو رئيسي في حلف شمال الأطلسي «الناتو».

أضاف الأشخاص أن تركيا، الواقعة بين قارتي أوروبا وآسيا، قدمت طلباً للانضمام إلى مجموعة «بريكس» قبل بضعة أشهر وسط شعورها بالإحباط بسبب عدم إحراز تقدم في مساعيها خلال عقود للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وأوضح الأشخاص أن المحاولة نتيجة جزئية للخلافات مع أعضاء الناتو الآخرين، بعد أن حافظت تركيا على روابط وثيقة مع روسيا في أعقاب غزوها لأوكرانيا خلال عام 2022. ورفضت وزارة الخارجية والرئاسة في تركيا التعليق، بحسب بلومبيرغ. كان الرئيس التركي قد قال في إسطنبول مطلع الأسبوع: «يمكن لتركيا أن تصبح دولة قوية ومزدهرة ومرموقة وفعالة إذا حسنت علاقاتها مع الشرق والغرب في وقت واحد». وأضاف: «أي طريقة أخرى غير هذه لن تفيد تركيا، بل تضرها».

تضم مجموعة «بريكس»، التي سُميت بالأحرف الأولى من أسماء دول البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، بعضاً من أكبر الاقتصادات الناشئة. وفي بداية هذا العام، انضمت أربع دول جديدة، وهي مصر وإيران والإمارات وإثيوبيا. وتمت دعوة السعودية للانضمام، لكنها لم تقرر بعد قبول الدعوة والانضمام رسمياً. وقال الأشخاص إن توسيع المجموعة قد يخضع للمناقشة خلال قمة مرتقبة في قازان في روسيا خلال الفترة من 22 إلى 24 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. ومن بين الدول الأخرى التي تتطلع إلى الانضمام للمجموعة ماليزيا وتايلاند وأذربيجان. وتروج «بريكس» نفسها كبديل لما تنظر إليه مؤسسات يهيمن عليها الغرب مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويمكن للأعضاء الجدد الحصول على التمويل من خلال بنك التنمية التابع لها فضلاً عن توسيع علاقاتهم السياسية والتجارية ويتهم حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي يتزعمه أردوغان كثيراً الدول الغربية بإفشال تطلعات تركيا نحو تحقيق صناعة مكتفية ذاتياً في مجال الدفاع وبناء اقتصاد قوي. ودعا الرئيس التركي مراراً وتكراراً إلى إصلاح مجلس الأمن الدولي لتوسيع أعضائه خارج الخمسة الدائمين، وأعرب عن اهتمامه بالانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون، التي أنشأتها روسيا والصين لمنافسة حلف شمال الأطلسي. وقال أردوغان: «ليس علينا الاختيار بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة شنغهاي للتعاون كما يقول البعض. بل على العكس من ذلك، يتعين علينا تطوير علاقاتنا مع هذه المنظمات وغيرها بطريقة تفيد الجميع».

قادت الصين بشكل كبير توسيع «بريكس» التي تحاول تعزيز نفوذها العالمي من خلال جذب الدول المتحالفة تقليدياً مع الولايات المتحدة. وتعتقد تركيا أن الانضمام إلى «بريكس» يمكن أن يساعدها على تحسين التعاون الاقتصادي مع روسيا والصين، وأن تصبح قناة للتجارة بين الاتحاد الأوروبي وآسيا. كما تريد تركيا أن تكون مركزاً لصادرات الغاز من روسيا وآسيا الوسطى، حسبما قال الأشخاص. وتحاول إدارة أردوغان جذب استثمارات شركات صينية لصناعة السيارات الكهربائية والتي قد تستفيد من الاتحاد الجمركي لتركيا مع الاتحاد الأوروبي لتعزيز وصول منتجاتها إلى السوق.

وقال وزير الخارجية التركي هاكان فيدان بعد حضور اجتماع وزراء خارجية «بريكس» في يونيو/ حزيران الماضي إن «بريكس» منظمة تزيد من تنوع الأساليب واللهويات والسياسات في النظام الاقتصادي العالمي».

أردوغان يتهم الغرب بإفشال تطلعات تركيا نحو بناء اقتصاد قوي

أردوغان خلال مشاركته في قمة بريكس في جوهانسبرغ، 27 يوليو/ تموز 2018 (فرانس برس)

أزمة العقارات تضرب الحكومات المحلية الصينية

بكين ـ **العربي الجديد**

ضربت أزمة الركود العقاري في الصين الحكومات المحلية بشدة، إذ هوت مبيعاتها من الأراضي بنسبة تزيد عن 20%، خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري، مما أدى إلى تجفيف مصدر رئيسي للدخل. وتسعى الحكومات الإقليمية، التي تعاني نقص السيولة والديون، إلى مصادر دخل بديلة للتعويض عن انخفاض دخل الأراضي والضرائب. ويقول محللون إن هذه علامة مقلقة على تدهور الظروف المالية، وتنذر بالسوء للاقتصاد الصيني المتأثر بتعثر القطاع الضخم.

وخلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2024، انخفضت عائدات الضرائب في الصين بنسبة 5,4% على أساس سنوي، مما يعكس استمرار الركود الاقتصادي وتخفيضات الضرائب. وأظهرت بيانات وزارة المالية أن عائدات الحكومات المحلية من مبيعات الأراضي انخفضت بنسبة تزيد عن 20%. وعلى النقيض من ذلك، قفز الدخل المالي للصين من البنود غير الضريبية، بما في ذلك العائدات من مبيعات الأصول المملوكة للدولة والغرامات والممتلكات المصادرة بنسبة 12% خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى نهاية يوليو/ تموز، حيث ذهب معظمها إلى جيوب الحكومات المحلية. وهذا مقارنة بانخفاض سنوي بنسبة 3,7% في عام 2023. وقال خبراء في مجموعة «نومورا» المالية الدولية في مذكرة وفق تقرير لصحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، أمس الاثنين: «يشير النمو المستمر المكون من رقمين للإيرادات غير الضريبية إلى أن الحكومات المحلية التي استنفدت النقد ربما سعت إلى زيادة العقوبات، حيث تكافح مع انخفاض عائدات مبيعات الأراضي». وفي يوليو/تموز، ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنحو 15% عن العام الماضي، مما حافظ على وتيرة النمو المكونة من رقمين في يونيو/حزيران، وفق معطيات أشارت إليها «نومورا» بناءً على بيانات رسمية. وفي حين أن الدخل غير الضريبي يوفر راحة للحكومات الإقليمية، يحذر خبراء الاقتصاد من أنه غير مستدام، ولأنه يميل إلى أن يكون أقل شفافية، فقد يؤدي إلى تآكل ثقة المستهلكين والشركات الضعيفة بالفعل.

كما أن ضعف البيانات حول مصادر الإيرادات غير الضريبية يترك مجالاً للتكهنات، خاصة وسط سلسلة من التقارير الإخبارية المحلية الأخيرة عن حالات فرضت فيها السلطات غرامات كبيرة على مخالفات بسيطة. وقال خبراء في شركة «غالاكسي للأوراق المالية» إن الإيرادات من العقوبات تشكل عادة نحو 9% إلى 12% من الدخل السنوي غير الضريبي للصين. ومنذ الصيف الماضي، ضاعفت المدن في جميع أنحاء الصين من بيع وتأجير أصول الدولة، أي شيء من المباني غير المستخدمة ومواقف السيارات إلى الاحتياطيات المعدنية.

وقد أثبتت هذه الاستراتيجية نجاحها بشكل خاص في المناطق الغنية مثل مقاطعة جيانغسو (جنوب شرق)، حيث ساهمت بمعظم الزيادة التي بلغت نحو 30% في الإيرادات غير الضريبية في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مايو/أيار، كما أظهرت البيانات الرسمية.

مبيعات الحكومات المحلية من الأراضي هوت بأكثر من 20%

المركز المالي العالمي في شنغهاي، 28 أغسطس/آب 2024 (Getty)

رؤية

لبنان وأزمة النزوح الداخليّة المحتملة

علي نور الدين

مع تصاعد الاعتداءات الإسرائيليّة خلال الأسابيع الماضية، واتساع رقعة ووتيرة الاستهدافات خارج المناطق الحدوديّة التي تحكمها قواعد الاشتباك مع حزب الله، تنامت على نحوٍ ملحوظ أعداد النازحين من جنوب لبنان. وفاقمَ من موجة النزوح الجديدة المخاوف من احتمالات الوصول إلى مرحلة الحرب واسعة النطاق، بعد عمليّة اغتيال القيادي في حزب الله فؤاد شكر، التي عكست رغبة إسرائيليّة واضحة في تخطّي الحدود المرسومة للمواجهات مع لبنان منذ تشرين الأوّل الماضي.

أرقام الأمم المتحدّة تؤكّد ارتفاع أعداد النازحين داخلياً، الذين تجاوز عددهم الـ 110 آلاف شخص بحلول شهر آب/ أغسطس الماضي، فيما تقارب نسبة الأطفال الـ 35% من هؤلاء النازحين. وهذا الرقم، يزيد بنحو 44,7% عن عدد النازحين داخلياً في بداية هذه السنة، أي بعد نحو شهر ونصف من بدء المواجهات، والذي بلغ حينها حدود الـ 76 ألف نازح بحسب أرقام المنظمّة الدوليّة للهجرة. غير أنّ الزيادة الأخيرة في عدد النازحين، على بشاعتها، لا تعكس أسوأ السيناريوهات المحتملة. فالأرقام التي عملت عليها الحكومة اللبنانيّة قدّرت أن يرتفع عدد النازحين داخلياً إلى أكثر من مليون لبناني. في حال تكرار سيناريو الحرب الإسرائيليّة عام 2006، التي طاولت معظم أنحاء الجنوب والضاحية الجنوبيّة لبيروت، إلى جانب بعض مناطق البقاع. مع الإشارة إلى أن بعض القادة السياسيين في إسرائيليين هدّدوا بحربٍ أوسع نطاقاً، وبما يطاول العاصمة بيروت نفسها.

وجميع هذه التقديرات لأعداد النازحين، لا تشمل اللاجئين السوريين والفلسطينيين الموجودين في أماكن التصعيد المحتملة، والذين يقارب عددهم، في جميع المناطق اللبنانيّة، نحو 1,67 مليون نسمة. ومن المعلوم أن واقع اللجوء السوري بالتحديد سيمثّل تحدياً مُستجداً لم يسبق أن واجهه لبنان خلال حرب عام 2006، التي سبقت بدء توافد اللاجئين السوريين إلى البلاد.

مع موجة النزوح الأخيرة، تصاعدت على وسائل التواصل الاجتماعيّة السجالات الحادّة حول ظاهرة ارتفاع أسعار الإيجارات، في العديد من المناطق اللبنانيّة، والتي تضخّمت بنسب تصل إلى 650% بحسب بعض المسوحات. وكان السبب الأساسي الذي دفع بهذا الاتجاه تسابق الأسر الميسورة على حجز المنازل في المناطق الآمنة، والبعيدة عن نطاق التصعيد المحتمل.

وكما هي العادّة في لبنان، أخذت بعض هذه السجالات، للأسف، أبعاداً مناطقيّة وسياسيّة. كما صوّب البعض على ظاهرة استغلال الأزمة، من جانب بعض مالكي العقارات الشاغرة. أمّا معالجة هذا المشكلة، فكانت عبر المبادرات المحليّة التي قامت بها بعض الأحزاب والجمعيّات والبلديّات في المناطق، لمنع رفع كلفة الإيجارات بمستويات غير منطقيّة، أو لتأمين المنازل الشاغرة للنازحين بأسعار طبيعيّة.

المشكلة الأساسيّة في السجالات التي جرت بخصوص هذا الموضوع كانت ابتعاد النقاش بأسره عن الجانب المتعلّق بمسؤوليّة الدولة نفسها، في التعامل مع تداعيات أزمة النزوح، إذ إنّ تزاحم الأسر على استئجار المنازل بهذا الشكل، وخضوع الأسعار لقاعدة العرض والطلب وحدها، لم يعكس سوى غياب الخطط الاستباقيّة، التي كان يفترض أن تتعامل سريعاً مع أي زيادة في أعداد النازحين. وهذا ما يطرح أسئلة جديّة حول قدرة البلاد على التعامل مع موجات أكبر من النازحين، ما لم يتم تطوير الإجراءات والمعالجات الحكوميّة.

منذ بداية المواجهات، ناقشت الحكومة وحدّثت بشكل متكرّر خطة طوارئ وطنيّة خاصّة، للتعامل مع الأزمات المختلفة التي يمكن أن تنتج عن توسّع الأعمال الحربيّة. وكان من المفترض أن تؤمّن الخطّة الاستباقيّة استجابة سريعة لسيناريو نزوح أكثر من مليون مواطن لبناني، بالإضافة إلى عدد غير مُحدّد من اللاجئين السوريين والفلسطينيين. كما نصّت الخطّة، نظرياً، على إجراءات لضمان إمدادات الدواء والوقود والكهرباء والمياه والإسعافات الأوليّة خلال الحرب.

ورغم توزيع مهام الخطّة على الوزارات المختلفة، طلّت بنودها حبراً على ورق، بالنظر إلى غياب التمويل الضخم المطلوب لتنفيذ هذا النوع من الإجراءات الاستباقيّة، واتّفاق الحكومة مع مصرف لبنان المركزي على سياسات ماليّة تقشّفية حادّة. ومع استطالة مدّة المواجهات منذ تشرين الأوّل/ أكتوبر الماضي، وعدم تحوّلها إلى حرب شاملة، تراخت الإدارات الرسميّة في التعامل مع بنود الخطّة، التي كان يُفترض أن يسبق تنفيذها الحرب لا أن يليها.

لكل هذه الأسباب، اقتصر دور الغالبيّة الساحقة من الوزارات اليوم على تنسيق المساعدات الإغاثيّة الواردة من المؤسّسات الدوليّة، أو تجهيز عدد محدود جداً من المدارس والمعاهد الرسميّة لاستقبال النازحين. ومن الناحية العمليّة، يصعب القول إنّ النازحين يرون بالفعل أي إدارة جديّة لما يُعرف بالجبهة الداخليّة، من جانب الحكومة اللبنانيّة.

تجهيز الجبهة الداخليّة اللبنانية لاحتمالات الحرب الواسعة والتهجير كان يقتضي أولاً توجيه الإدارات المحليّة في المناطق لإجراء جردة شاملة، تُحصى بموجبها المساكن الشاغرة أو المنشآت التي يمكن استخدامها كمساكن عند حاجة. وعلى هذا الأساس يمكن وضع مجموعة من الإجراءات التي تضمن تلبية الطلب على المساكن في المناطق الآمنة، وفق سيناريوهات مُعدّة سلفاً، تلحظ الأعداد المحتملة للاجئين عند الوصول إلى أي درجة تصعيد أمني.

وهذا النوع من الخطط، يستلزم طبعاً وجود خطوط هاتفيّة ساخنة، وتعليمات يوميّة ومتواصلة للجبهة الداخليّة، مع تحديد واضح ومُعلن للمناطق والممرّات الآمنة في كل مرحلة ومعد كل تصعيد. كما يستلزم وجود جهات محليّة مسؤولة ومكلّفة من جانب الحكومة، بالتعامل مع موجات النزوح التي تحصل والتي يُحتمل حصولها. وبالاستناد إلى هذه الإجراءات يمكن ضمان الحاجات الأساسيّة للنازحين خلال فترة الحرب، على أن تكون المساعدات الخارجيّة عنصرًا مُكمّلاً. لا أساسيًا، في هذه الخطّة.

تغييب دور الدولة في هذا المجال، سيعني ترك الساحة للمبادرات الفرديّة أو المناطقيّة أو العائليّة، إذ تشير إحصاءات المنظمة الدوليّة للهجرة إلى أنّ 80% من النازحين اضطرّوا للانتقال إلى منازل أقاربهم في مناطق أخرى، بينما تمكّن 17% منهم من استئجار منازل مستقلّة بعيدة عن مواقع الاشتباك. وفي المقابل، تمكّنت المنظّمات الدوليّة من تلبية حاجات السكن لـ 2% فقط من النازحين.